اقتصاد

ميالة مكلف رسمياً تدقيق العقود الإنشائية

الوطن

كلف رئيس مجلس الوزراء عماد خميس وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية -رئيس اللجنة الاقتصادية- أديب ميالة بمهام تدقيق ودراسة كل العقود الإنشائية المعروضة على اللجنة الاقتصادية التي تبرمها الجهات العامة لتنفيذ الأبنية السكنية والطرق والجسور والمفاضلة في إعطاء الأولوية وتخصيص الموارد المالية المتاحة بين هذه المشروعات وبين الأنشطة الإنتاجية التي تسهم في تفعيل عجلة الاقتصاد الوطني وتجاوز حالة الانكماش الاقتصادي.

وبحسب بيان تلقت «الوطن» نسخة إلكترونية منه، يأتي ذلك التكليف انطلاقا من التوجه الحكومي لإعطاء الأولوية في المرحلة الراهنة لدعم الإنتاج المحلي وتحريك عجلة الاقتصاد الوطني بالشكل الذي يسهم في تحقيق معدلات نمو حقيقية قابلة للاستمرار من خلال تحفيز الاستهلاك والاستثمار والإنفاق الحكومي المجدي ما يؤمن زيادة العرض السلعي وتخفيض معدلات التضخم، وبهدف إعادة هيكلة الإنفاق الحكومي الاستثماري والرفع من كفاءته وتوجيهه نحو القطاعات المولدة للدخل، الأمر الذي يسهم في تحفيز النمو الاقتصادي، وتشجيع الإنفاق الاستثماري، وبالتالي زيادة الإنتاج المحلي، ومن هذا المنطلق فقد جاء هذا التكليف ليعزز التوجهات التنموية للحكومة من خلال تخصيص الموارد المتاحة للمشروعات ذات الطابع الإنتاجي، وبالتالي إعادة توزيع هذه الموارد لتحقيق الاستفادة القصوى منها.

«البركة» أول مصرف في سورية يحصل على شهادة الآيزو ٢٦٠٠٠ في المسؤولية الاجتماعية

الوطن

استحق بنك البركة- سورية وثيقة بيان أداء وفقاً للمواصفة الدولية للمسؤولية الاجتماعية (ISO26000:2010) بدرجة أداء متقدم (٤ من ٥)، نتيجةً للتقييم الذي أجرته شركة SGS العالمية.

وبذلك يكون بنك البركة أول مصرف في سورية يستحق هذه الشهادة، التي أتت تتويجاً لحرص البنك على الضّلوع بمسؤولياته تجاه المجتمع، في شتّى المجالات، ولا سيما التعليمية، والتدريبية، والإنسانية، عبر الاتفاقيات والتفاهمات والمساهمات والمنح التي يقدمها.

وفي هذه المناسبة صرّح رئيس مجلس الإدارة عدنان أحمد يوسف قائلاً: إن تطبيق مواصفة المسؤولية الاجتماعية في سورية يعبّر عن التزام البنك بتحمل المسؤولية كاملة عن كل القرارات والأنشطة الصادرة عنه وتأثيرها في المجتمع والبيئة، من خلال سلوك يتّصف بالشفافية والأخلاق، بما يساهم في عملية التنمية المستدامة للمجتمع السوري بأطيافه كافة.

وأضاف اليوسف: لتطبيق المواصفة فوائد أخرى عديدة، نذكر منها تصميم وبناء إستراتيجية للمسؤولية الاجتماعية خاصة بالبنك، وتهيئة هذه الإستراتيجية للعمل في جميع البيئات القانونية والثقافية والاجتماعية على المستوى المحلي والعالمي، وتحقيق مصداقية أعلى لبنك البركة كمؤسسة مسؤولة اجتماعياً، إضافة إلى تعزيز الميزة التنافسية للبنك في السوق المصرفية، وصون السمعة المتميزة للبنك عالمياً.

ومن جهته صرّح الرئيس التنفيذي لبنك البركة سورية محمد عبد الله حلبي: إن حصول البنك على شهادة الآيزو ٢٦٠٠٠ هو تجسيد عملي لمسؤولية البنك الاجتماعية ودوره الحقيقي في التنمية الاقتصادية في سورية، وخاصةً في ظل الظروف الرّاهنة، حيث تزداد أهمية تعزيز ثقافة المسؤولية الاجتماعية لدى عالم الأعمال، لما لها من دور ريادي في تعزيز عملية التنمية المستدامة، التي تشكل بدورها هدفاً سامياً لأي مجتمع يطمح إلى تعزيز فرص النمو الاقتصادي الحقيقي له، وتحسين المستوى المعيشي للمواطنين، ورفع جودة الخدمات المقدمة لهم. وأضاف: من هذا المنطلق على الشركات ومنظمات الأعمال أن تكون شريكاً حقيقياً للمجتمع من أجل تعزيز فرص تحقيق التنمية المستدامة وتحسينها.

وفي هذا السياق صرّحت مديرة المنح لدى شركة SGS العالمية الدكتورة ثريا البابلي: قام فريق التدقيق والتقييم في SGS بتاريخ ١٨-٢٠١٦/١٢/٢٢ بتقييم تطبيق متطلبات المواصفة آيزو ٢٦٠٠٠ المتعلقة بقضايا المسؤولية الاجتماعية في بنك البركة. وقد لقي الفريق تفهّماً كبيراً وتعاوناً ملحوظاً من الإدارة العليا وفريق العمل المسؤول عن المشروع ما سهّل عملية التقييم وإتمامه على أكمل وجه، وجعل منها تجربة غنية للطرفين. وبنتيجة التدقيق توصّل الفريق إلى التوصية بمنح البنك تصريح الأداء المطلوب بدرجة أداء متقدّم (Advanced) (٤ من ٥).

من الجدير بالذكر أن مشروع مواصفة الآيزو ٢٦٠٠٠ تم إعداده من مجموعة العمل الدولية التابعة للمكتب الفني الإداري التابع لمنظمة الآيزو والمعنية بالمسؤولية المجتمعية.

توسيع اختصاصات مجلس الدولة

سلفة حكومية ٥٠٠ مليون ل.س لدعم الحمضيات

الوطن

ناقش مجلس الوزراء مجدداً في جلسته الأسبوعية التي عقدت بالأمس واقع المشتقات النفطية والآليات التي تم وضعها مؤخراً لتأمين هذه المشتقات بكميات كافية وفق الخطة الموضوعة وتقديم دراسة دقيقة للمواءمة بين النفط الذي تستورده الحكومة والكميات المخصصة للإنتاج التي سيتم توريدها من غرف الصناعة والتجارة، وتم تأكيد الاستمرار بتأمين كميات الفيول اللازمة لوزارة الكهرباء لتحقيق استقرار تدريجي في الطاقة الكهربائية.

ونتيجة التحسن التدريجي في استيراد المشتقات النفطية والإشارة إلى أن عملية تخفيض استهلاك الوقود في الجهات العامة مرحلية عدّل مجلس الوزراء نسبة تخفيض استهلاك الوقود في الجهات العامة إلى /٢٥/ بالمئة مع مراعاة الاستثناءات المحددة سابقاً.

وضمن خطة الحكومة لاستمرار دعم مزارعي الحمضيات والتفاح لتسهيل تسويق هذين المحصولين وافق مجلس الوزراء على تقديم سلفة مالية بقيمة /٥٠٠/ مليون ليرة سورية للمؤسسة السورية للتجارة لدعمها في عملية التسويق والاستجرار إلى جميع صالات المؤسسة في المحافظات ولبعض الجهات الأخرى. وفي سياق آخر، وبهدف تعزيز ثقة المواطن بمؤسسة القضاء الإداري وتبسيط إجراءات التقاضي وافق مجلس الوزراء على مشروع قانون مجلس الدولة الجديد الذي يتلافى الثغرات التي ظهرت خلال التطبيق العملي للقانون القديم ويواكب التطورات في الميادين السياسية والاقتصادية والاجتماعية ويحقق الانسجام مع نصوص الدستور النافذ. وتتجلى أهم الملامح الأساسية لمشروع القانون الجديد في توسيع اختصاصات المجلس والحد من ظاهرة تنازع الاختصاص وإحداث دائرة تفتيش قضائي وكذلك إعادة تنظيم القسم الاستشاري في المجلس وتوحيد الاجتهادات القضائية لدى سائر المحاكم. وطلب المجلس من جميع وزارات الدولة وجهات القطاع الخاص الاعتبارية التعاون والتنسيق مع وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية على جميع المستويات الاقتصادية والإعلامية والبنى التحتية والنقل للتحضير الجيد لإطلاق معرض دمشق الدولي الصيف القادم. وطلب المجلس من جميع الوزارات رفع مستوى التنسيق مع النقابات والاتحادات المهنية والمنظمات الأهلية كل حسب اختصاصه لتكون ذراعا مكملا لعمل الحكومة ووضع تصور للنهوض بواقع عمل هذه المنظمات وتطوير آلية عملها لتكون فاعلة في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية لتحقيق مطالب المنتسبين إليها برفع مستوى الخدمات المقدمة لهم في مختلف المجالات.

وزير السياحة: الاستثمار بالإنسان هو خير استثمار يعول عليه لمستقبل سورية

الموقع لـ«الوطن»: طرحنا تدوير المستوردات من دون تحميل الخزينة أعباء إضافية

محمد راكان مصطفى

أكد وزير السياحة بشر يازجي لـ«الوطن» أن الحكومة جاهزة لتقدم جميع التسهيلات اللازمة لعودة النشاط الاقتصادي بجميع فعالياته إلى الإنتاج، والمساعدة في تسهيل عودة رجال الأعمال السوريين وإنعاش صناعاتهم في سورية.

وبحث يازجي مع وفد تجمع رجال الأعمال السوريين في مصر حول نجاح التجربة السورية في مصر وبحث مقترحات وحلول عودة إنعاش صناعاتهم في بلدهم الأم سوريا، مشدداً على أن الاستثمار بالإنسان هو خير استثمار يعول عليه لمستقبل سورية، والمغترب السوري الذي أسس إمبراطوريات اقتصادية في دول المغترب ليس سفيراً لسورية اقتصاديا واجتماعيا فقط، وإنما هو يمسك بزاوية من ناصية المستقبل ويعبر مع سورية نحو غد مشرق ومنتج. بدوره بين رئيس تجمع رجال الأعمال السوري بمصر خلدون الموقع لـ«الوطن» أنهم لم يأتوا كزوار وإنما كشركاء، ولم يأتوا لتقديم مطالب وإنما جاؤوا للتحاور والتعاون في إيجاد حلول لما هو قادم، وفتح باب للتواصل بين الصناعيين الموجودين في الخارج والمسؤولين في الحكومة لإعادة توطين الصناعة السورية وتدوير حركة الإنتاج وخاصة في مدينة حلب الذي كان لتحريرها حافز رئيسي لهذا الأمر. وأوضح الموقع أن الزيارة تحت رعاية مجلس الوزراء أعطاها دافعاً قوياً وإيجابياً وكان الحوار مع الوزراء حواراً صريحاً وعملياً وتم الدخول إلى الأمور الفنية وعرض المشاكل والحوار من أجل الحلول ومن ثم كانت المقابلات تتحلى بالشفافية. وبيّن الموقع أنه تم إجراء مذكرة تفاهم مع غرفة تجارة القاهرة كان أهم بنودها لجنة لإنشاء المعارض تحت اسم معرض (أي جي سي) وهذه اللجنة ستقوم بتنظيم المعارض السورية في مصر والمعارض المصرية في سورية بحيث تكون المعارض المصرية التي ستقام بسورية لخدمة الصناعة والمنتج السوري حيث في النهاية ستتحول إلى منتج قابل للتصدير.

وقال الموقع: طرحنا تدوير المستوردات بأن نستورد من البلدان التي نستطيع بالمقابل أن نحقق زيادة في الصادرات من دون أن نحمل الخزينة والاقتصاد أعباء إضافية ومصر من أهم الأسواق المتاحة ضمن الأزمة وخاصة أن النقل البحري يأخذ أياماً قليلة ويتجاوز مشاكل النقل البري والحدود. وكشف الموقع عن أحد الأمور بأنهم حملوا من الصناعيين المقترضين في مصر وساطة لتسديد قروضهم ولرغبتهم بالعودة وطلبوا جدولة الديون لهم.

بدوره لفت الصناعي ماهر رضوان (من الوفد) إلى أن خروج معدات المعامل السورية كان بهدف حمايتها من التخريب وهي مسجلة بالسجل الصناعي والتجاري لتسهيل عودتها إلى مصر وحتى الآن لم يصدر شيء يسهل عودة هذه المعدات إلى القطر.

مدير البريد لـ«الوطن»: صندوق حكومي لحماية «المؤسسة» من الخسارة

عبد الهادي شباط

أكد المدير العام لمؤسسة البريد أحمد لـ«الوطن» أن مشروع قانون البريد سوف يحافظ على حصرية الخدمة الشاملة للمشغل العام الذي ستمثله مؤسسة البريد والتي ستحمل اسم «البريد السوري» بعد صدور القانون بشكله النهائي حيث غالباً ما تكون الخدمة الشاملة هي خدمة حكومية وأن المشغل العام «البريد السوري» معني بإيصال هذه الخدمة رغم تحمل المؤسسة نفقات وأعباء مالية من هذا النوع من الخدمات.

وعن كيفية تعويض هذه النفقات وعدم خسارة المؤسسة كشف سعد أن هناك مشروعاً لإحداث صندوق حكومي لتعويض هذه النفقات يسمى «صندوق دعم الخدمات الشاملة» وأن هناك بحثاً حكومياً لتعويض المؤسسة عن هذه الخدمات بـ٥٠٠ مليون ليرة على شكل إعانة.

وكشف سعد في لقائه مع الصحفيين يوم أمس أن مشروع القانون سيعدل تسمية ومهام الهيئة الناظمة لقطاع الاتصالات لتصبح الهيئة الناظمة للاتصالات والبريد، وتكون بذلك الجهة المشرفة والناظمة لعمل البريد وخاصة أن مشروع القانون يسمح للقطاع الخاص بالعمل ومزاولة العمل البريدي بشكل مرخص ونظامي إلى جانب مؤسسة البريد وأن الهيئة ستكون هي الضابط والمحدد لضمان التنافسية في سوق العمل البريدي وهي من تصنع وتحدد المعايير لجودة العمل وتنفيذ الخدمات وكذلك أجور هذه الخدمات دون أن تسعرها لتترك التنافس في العمل هو ما يحدد السعر وأجور الخدمات البريدية.

كما بيّن سعد أن في مشروع القانون سمح للجهة العامة إلزام المشغلين للخدمات البريدية في القطاع الخاص بإيصال الخدمات الضرورية والمستعجلة.

وأشار إلى أن سوق العمل البريدي ستكون مفتوحة أمام المشغلين المحليين والخارجيين بشرط أن يكون لأي مشغل بريدي من خارج البلد يرغب في دخول سوق العمل البريدي ممثل محلي على غرار العمل بالعديد من شركات الحوالات العاملة في دمشق والتي هي بالأصل وكيل لشركات عالمية.

وعن حصرية أداء بعض الخدمات البريدية من قبل الشغل العام وفق مشروع القانون الجديد أوضح أن هذه الحصرية ستكون لمدة ٥ سنوات قابلة للتجديد بناء على رغبة مؤسسة البريد وموافقة الهيئة الناظمة للاتصالات والبريد.

بينما أكد سعد جواباً على سؤال «الوطن» أنه لن يكون هناك تجربة مشابهة لتحويل مؤسسة الاتصالات إلى شركة مساهمة والتحول إلى نظام بالعقود بالنسبة للعاملين فيها وأن المشغل العام أو (البريد السوري) يستمر بالعمل كجهة عامة في الدولة ويخضع عاملوه لقانون العاملين الموحد في الدولة.

وبالانتقال مع المدير العام إلى وجود العديد من المشغلين العاملين في سوق العمل البريدي واحتمالات حدوث خلافات ونزاعات بين المشغلين بين أن الهيئة الناظمة سوف تشرف وفق مشروع قانون البريد الجديد عبر لجان مختصة بفض النزاعات بين المشغلين وإمكانية اللجوء إلى التحكيم وفرض الغرامات والعقوبات بحق المخالفين لأنظمة العمل البريدي.

٤-٤

نبيل سكر يكتب عن «التشاركية»:

هل نحن مستعدُّون لاعتماد التشاركية؟ وما العمل؟

لا يظن أحد أن مجرد إصدار القانون أو إصدار تعليماته التنفيذية، سيمكننا من بدء العمل به في اليوم التالي، فنحن لسنا مستعدين بعد لاعتماد التشاركية أو لتطبيقها. فما المطلوب في التشريع كما في التطبيق لاعتماد التشاركية.

بالنسبة للتشريع نعتقد بوجوب إجراء تعديلات في كل من قانون التشاركية وقانون التطوير العقاري والاستثمار العقاري، وبالنسبة لقانون التشاركية نعتقد بوجوب تعديل القانون وحصر نطاقه بمشروعات البنى التحتية والمرافق العامة إضافة للمناطق والمدن الاقتصادية الخاصة والعناقيد والمناطق الصناعية، تاركين المشروعات الربحية المشتركة، الصناعية والسياحية وغيرها، لتخضع لقوانين التجارة والشركات والعمل النافذة. أما بالنسبة للتشاركية في مشروعات السكن الاجتماعي وإعادة بناء المدن والتوسع العمراني فنقترح إخضاعها لقانون التطوير والاستثمار العقاري رقم ١٥ لعام ٢٠٠٨ بعد تعديله. كما نقترح أن يكون إقامة شركة خاصة بالمشروع إلزامياً وليس «في حال الضرورة» كما جاء في القانون، لأنه بذلك تتحدد مسؤوليات الجهات المختلفة في المشروع وتوزع المخاطر بينها ويسهل محاسبتها. وبالنسبة لحل المنازعات فنقترح أن ينص القانون على إقامة هيئة قضائية خاصة لحل النزاعات في تنفيذ المشروعات، تكون أحكامها مبرمة وغير قابلة للاستئناف كما جاء في بلاد أخرى مثل تشيلي.

وبالنسبة لقانون التطوير والاستثمار العقاري رقم ١٥ لعام ٢٠٠٨، نقترح توسيع أهداف القانون لتضم إضافة إلى السكن الاجتماعي، إعادة بناء المدن والتوسع العمراني وتوفير السكن المؤقت والدائم لاستيعاب المهجرين، وكذلك تطوير الإطار التنظيمي والمؤسساتي للقانون وتوسيع مهام هيئة التطوير والاستثمار العقاري باتجاه إعطائها الصلاحيات الواسعة وذلك في تحديد مناطق التطوير العقاري وتوفير الأراضي المعدة للبناء وصلاحية التعاقد، وقد يكون من المفيد نقل مرجعيتها إلى رئاسة مجلس الوزراء بدلاً من وزارة الإدارة المحلية.

أما في تطبيق قانوني التشاركية والتطوير والاستثمار العقاري، فنعتقد أن هناك عوامل عديدة يجب التعامل معها للتمكن من البدء بتطبيق التشاركية وتطبيق التشاركية في القانون بكفاءة وشفافية بعد تعديلهما. ومن أهم هذه العوامل تحسين بيئة الأعمال والاستثمار، وتأهيل وتقوية مؤسسات طرفي الشراكة، الدولة والقطاع الخاص، وتطوير القطاع المصرفي والقطاع المالي غير المصرفي، والتأكد من الشفافية وتكافؤ الفرص في تلزيم المشروعات.

تحسين بيئة الأعمال والاستثمار

لابد من تحسين بيئة الأعمال والاستثمار لجذب القطاع الخاص إلى مشروعات التشاركية، فإلى جانب ضرورة تحقيق الأمن والاستقرار وإزالة العقوبات الاقتصادية المفروضة على سورية، هناك حاجة للتعامل مع تحديات عديدة لتحسين بيئة الأعمال والاستثمار وأهمها تثبيت هوية اقتصاد السوق بشكل رسمي من جديد واستكمال إقامة مؤسسات السوق، ولكن مع التأكيد على العدالة الاجتماعية وتكافؤ الفرص وتمكين المؤسسات والقدرات واعتماد قدر من القومية الاقتصادية بدلاً من تعميق التحرير التجاري. وحين تثبت هوية الاقتصاد يتبعها ثبات السياسات التجارية والمالية والنقدية.

إضافة إلى تقليص كلفة الأعمال والمطلوب هنا تقليص كلفة التبادل وتقليص البيروقراطية في معاملات الدولة، وتحسين الإدارة الضريبية. ويضاف إلى ذلك تقليص القيود على حرية انتقال الأموال نصوصاً وممارسة، وتحسين قرارات وإجراءات كل من حماية الملكية الفكرية وتسوية النزاعات بين الدولة والمستثمرين، وإرساء سيادة القانون، ورفع كفاءة القضاء ونزاهته في حل النزاعات.

إعادة تأهيل وتقوية مؤسسات الدولة

هناك حاجة لتقوية قدرات الدولة الإدارية والتخطيطية والتنفيذية، على مستوى المركز كما على المستوى المحلي، حتى تستطيع الدولة إعداد ملفات المشروعات وطرحها بكفاءة وشفافية ومن دون تمييز، وخاصة بعدما تعرضت مؤسسات الدولة بكل مستوياتها للتصدع خلال الأزمة وانفصلت بعض الإدارات المحلية عن المركز وتزايدت مظاهر اقتصاد الحرب.

ومن جهة أخرى، هناك مشكلة عدم خبرة الدولة في مثل هذه المشروعات وفي عقودها، وهذا يتطلب استثماراً كبيراً منها في تنمية المهارات في هذا المجال، بما فيه مهارات إعداد دراسة جدوى هذه المشروعات وتقييم مخاطرها وطرحها بشكل احترافي وشفاف، وصياغة عقودها، إضافة الى تنمية مهارات التفاوض مع الشريك الخاص. ولاشك أن هناك حاجة للاستعانة بخبرات عالمية في هذه المجالات.

تقوية وتطوير مؤسسات القطاع الخاص

تحتاج مشروعات البنى التحتية والمرافق العامة كما تحتاج مشروعات المدن السكنية والمدن الصناعية (وهي جميعها مشروعات عالية التكاليف، طويلة الأمد، وعالية المخاطر) لشركات مساهمة ولمستثمرين ومقاولين كبار، بقدرة فنية وإدارية وملاءة مالية عالية، مما هو غير متوافر في القطاع الخاص السوري في الوقت الحاضر. وقد كان القطاع الخاص في طور الإنعاش بعد الانفتاح الاقتصادي الذي تم قبل الأزمة، وعانى التصدع وهجرة الأموال والخبرات خلالها. وهذا يشكل فراغاً يفسح المجال للاحتكار المحلي أو الأجنبي للمشروعات، كما يفسح المجال لأمراء الحرب للدخول في هذه المشروعات على حساب الكفاءة في تنفيذها.

ومثلما على الدولة السعي لتحسين مناخ الاستثمار وبيئة الأعمال وتقوية مؤسساتها الإدارية والتنفيذية، على القطاع الخاص رفع قدراته الإدارية التنظيمية والمؤسساتية لإيجاد مؤسسات القطاع الخاص القادرة على القيام بهذه المشروعات، كما على القطاع الخاص التمتع بالشفافية والمسؤولية الاجتماعية وعدم التحالف مع الأقوياء في السلطة للفوز في مناقصات هذه المشروعات. وقد تجذب هذه المشروعات القطاع الخاص السوري المغترب الذي يمكن أن يجلب معه الخبرات الأجنبية والدعم المصرفي الخارجي، ما يساعد في سد الطريق على احتكار الأقوياء وأمراء الحرب على هذه المشروعات.

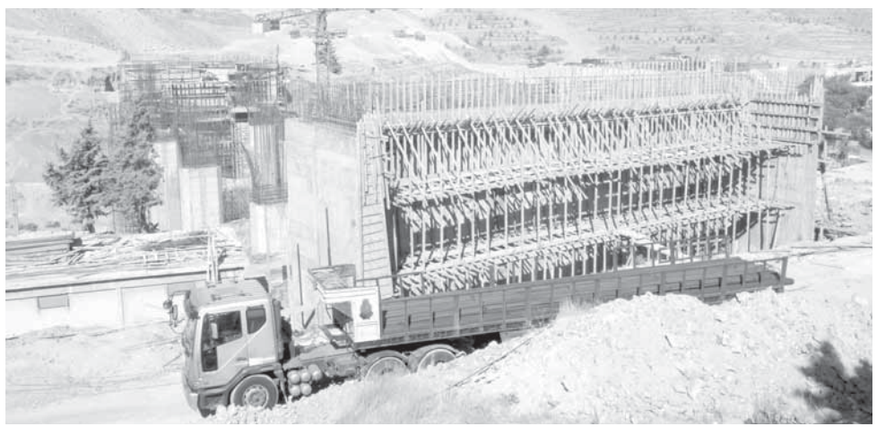

تطوير القطاع المصرفي والمالي غير المصرفي

لا يملك القطاع المصرفي السوري بشقيه العام والخاص في الوقت الحاضر القدرة المالية والعمق والتنوع لتمويل مثل هذه المشروعات. فمؤسساته مازالت تقتصر على المصارف التجارية التي تجذب الودائع وتمول المشروعات القصيرة الأجل، ويفتقر إلى المؤسسات المصرفية الاستثمارية والمؤسسات المالية غير المصرفية التي تقدم التمويل الطويل الأجل. لذلك ينبغي الإسراع بإقامة مؤسسات التمويل الطويل الأجل التي صدرت القوانين بخصوصها قبل الأزمة، مثل قانون مصارف الاستثمار، وقانون التمويل وإعادة التمويل العقاري، وقانون التأجير التمويلي. كما يجب النظر بإقامة صناديق تمويل خاصة بإعادة الإعمار، تسهم فيها الجهات المانحة وجهات القطاع الخاص الداخلية وربما الخارجية، وإقامة مصرف استثماري مختص بتمويل مشروعات التشاركية الطويلة الأجل.

الشفافية وتكافؤ الفرص في طرح المشروعات ومنح الحوافز

لا شك أن النص القانوني شيء وتنفيذ بنود القانون شيء آخر، وينبغي على الدولة السعي لإرساء مبادئ الشفافية والحكم الرشيد بالنسبة لطرح المشروعات ومنح الحوافز وتخصيص الأراضي، واختيار الشركات المنفذة، والإشراف على أعمالها. ومن ضمن ذلك ضمان عدم سيطرة الأقوياء والمتنفذين وأمراء الحرب على هذه المشروعات وضمان عدم تعاون المتنفذين في الدولة مع هؤلاء لغير المصلحة العامة، حيث إن تسلل الأقوياء وأمراء الحرب عديمي الخبرة بأموالهم إلى هذه المشروعات سيفشل هذه المشروعات، كما أن احتكار الأقوياء القدامى والجدد في القطاع الخاص لهذه المشروعات بالتعاون مع السلطة، سيكون على حساب سلامة التنفيذ والمصلحة العامة.

في المحصلة

إن مشاركة القطاع الخاص في إعادة بناء سورية وخاصة في إعادة بناء وتطوير بنيتها التحتية ومرافقها العامة وإعادة بناء مخزونها السكني وتجديد قدراتها الصناعية في ظل ندرة موارد الدولة وتعاظم وتعدد مسؤولياتها بعد الأزمة لم يعد خياراً أو قضية عقائدية، بل أصبح ضرورة وحاجة ملحة في مرحلة التعافي المبكر وإعادة الإعمار والتنمية المستقبلية. فسورية بأمس الحاجة أولاً للبناء والتطوير وللتعويض عن الخسائر التي تحملتها خلال الأزمة، وهي خسائر لا تقل عن إنجازات عشرين سنة من التنمية، وهي ثانياً بحاجة للتنمية والتطوير والعودة إلى السعي للحاق بالركب الاقتصادي العالمي الذي كانت متأخرة عنه أصلاً قبل الأزمة. وهي ثالثاً بحاجة للبحث عن حلول تكنوقراطية «داخل وخارج الصندوق» للتعامل مع الكارثة التي حلت بها.

ويشكل إصدار قانون التشاركية رقم ٥ لعام ٢٠١٦ خطوة مهمة لتشارك القطاعين العام والخاص في إعادة الإعمار وتعزيز عمليتي النمو والتنمية، لكن القانون أهمل التشاركية في مشروعات السكن الاجتماعي وإعادة بناء المدن والتوسع العمراني من جهة، ومشروعات المدن والمناطق والعناقيد الصناعية من جهة أخرى، بنفس الوقت الذي أدخل في نطاقه المشروعات الربحية الصناعية والسياحية وغيرها، وهي المشروعات التي لا تحتاج لقانون خاص ولا ينبغي تعريضها للإجراءات المعقدة واللازمة في المشروعات الكبيرة. وقد اقترحنا إخراج المشروعات الربحية كالمشروعات الصناعية والسياحية ومثيلاتها من قانون التشاركية لعدم حاجتها لقانون خاص، وإخضاع هذه المشروعات بدلاً من ذلك للقوانين النافذة كقوانين الشركات والتجارة والعمل والضرائب وغيرها. واقترحنا بنفس الوقت إدخال مشروعات المدن والمناطق والعناقيد الصناعية إلى القانون لحاجتها لقانون خاص مثلها مثل مشروعات البنى التحتية والمرافق العامة، نظراً لخصوصيتها وتعقيداتها ولعدم إقدام القطاع الخاص على المساهمة فيها من دون تحديد مسؤولية مخاطرها، ومنح الحوافز اللازمة له لتحقيق ربحية مقبولة فيها.

أما بالنسبة للتشاركية في مشروعات السكن الاجتماعي وإعادة بناء المدن والتوسع العمراني فقد اقترحنا تشميلها في قانون التطوير والاستثمار العقاري رقم ١٥ لعام ٢٠٠٨ نظراً لعدم صلاحية قانون التشاركية رقم ٥ لعام ٢٠١٦ لها، مع اقتراحنا تعديل قانون التطوير والاستثمار العقاري (الذي لم ينطلق حتى الآن) لإزالة العقبات المؤسساتية التي حالت دون انطلاقه، ولإضافة الأهداف الجديدة التي فرضتها الأزمة على أهداف القانون، واقتراح نماذج إسكان للتشاركية في هذه المشروعات.

ومن جهة أخرى هناك حاجة لتعزيز قدرات مؤسسات الدولة والقطاع الخاص وتطوير القطاع المصرفي والمالي غير المصرفي ليشمل مؤسسات التمويل الطويل الأجل ومؤسسات التمويل العقاري والتأجير التمويلي حتى يمكن تطبيق قانوني التشاركية والتطوير والاستثمار العقاري بعد تعديلهما بكفاءة وشفافية وبشكل يوفق بين مصالح جميع الأطراف.

ويعتقد أنه من الأفضل لمشروعات التشاركية على اختلاف أنواعها البدء بمشروعات صغيرة نسبياً والتوسع إلى المشروعات الكبيرة تدريجياً مع اكتساب الخبرة ومع عودة المزيد من المناطق الجغرافية إلى حضن الحكومة المركزية، ومع عودة رؤوس الأموال الخاصة، وبالتركيز في البداية على المشروعات التي تعيد ربط سورية جغرافياً واقتصادياً، والمشروعات التي تساعد على استيعاب اللاجئين والنازحين وإيوائهم.

وأخيراً، تجب الإشارة إلى أن اعتماد صيغة التشاركية لا يعني احتكار هذه الصيغة في إعادة بناء وتطوير البنى التحتية والمرافق العامة والمدن السكنية والصناعية السورية، فهناك عمل كبير في هذا المجال لكل من القطاعين منفردين وفي مختلف أنحاء البلاد، ولكن كلما تشارك القطاع الخاص مع العام في هذه المشروعات خفف هذا العبء على موارد الدولة المالية والبشرية، وخفف حاجة الدولة للاعتماد على المديونية الداخلية والخارجية.